الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2024–2025

المحاضرة الثانية عشر : التحليل الإقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي

1- المدرسة الحدية:

أ- النشأة:

شهدت سبعنيات القرن التاسع عشر بلورة للفكر الإقتصادي الحدي بفضل جهود الجيل الأول من الكتاب الحديين وأهمهم وليام ستانلي جيفونس و ماري ليون فالرس و كارل ممنجر، هذا الفكر يزداد إكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني أمثال ألفريد مارشال، باريتو، فون بون بافرك و فون فايز[1]، هؤلاء أعلام المذهب الحديث الذي توافقت نتائج أبحاثهم على الرغم من عدم اللقاء المباشر بينهم أو التعاون في وضع أفكار هذا المذهب فقد كانوا يعيشون في فترة واحدة في بلدان مختلفة والجديد الذي جاء به الحديون هو الفكرة التحليلية الجديدة فاستطاعوا من خلالها مناقشة المشكلات والقضايا والمسائل الاقتصادية وعرضها بطريقة جديدة كانت قاعدة انطلاق جديد للتفكير الاقتصادي وأسهمت إسهاما كبيرا في ادخال الرياضيات إلى التفكير الاقتصادي ولذلك سمي هذا المذهب بالمذهب الرياضي أيضا[2]، ومايجمع المدرسة النمساوية (الحدية) وممثلي الإتجاه النيوكلاسيكي من الجنسيات الأخرى استراتيجية بحثية تقوم على المبادئ التالية:[3]

- الوحدة الأولى للتحليل والتنظير الإقتصادي هي السلوك الفردي الساعي إلى الحد الأقصى من المنفعة والمصلحة الشخصية.

- يكشف سلوك الأفراد عن ثبات في الاختيارات يتجه نحو الاختيار الاستهلاكي بصفة دائمة، وهذا الثبات هو ما يمكن العلم الاقتصادي من التنظير لمثل هذا السلوك ووضع قوانين تكشف عن انتظامه الثابت.

- السعي نحو إثبات توازن السوق نظريا وتحليليا.

ب- المرتكزات الفكرية للمدرسة الحدية: تقوم المدرسة الحدية على المرتكزات التالية:

---

[1] - محمد دويدار، **مرجع سابق**، ص ص 261، 262.

[2] - عزت السيد أحمد، **مرجع سابق**، ص ص 257-258.

[3] - أشرف حسن منصور، **الإقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية**، الحوار المتمدن، العدد 1782، تاريخ النشر: 2007/01/01، متاح على الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84612 ، تاريخ التصفح: 29 /01/ 2021.

– رغب النيوكلاسيكيون إلى الإبتعاد عن لغة العلوم الإجتماعية التي قد تؤدي إلى إبراز الصراع الإجتماعي بين قوى الإنتاج وإتجهوا بقوة نحو القياس الكمي عن طريق التعبيرات الرياضية وإستعاروا أيضا ببعض الألفاظ والأفكار من العلوم الطبيعية وظهروا أكثر ميلا إلى تجريد الظواهر الإقتصادية وقادهم ذلك إلى النظر إلى علمهم الجديد كعلم منفصل عن العلوم الإجتماعية والسياسية خاصة السياسية منها وقد وجهت هذه المدرسة إنتقادات عنيفة لكتابات ماركس وبعض أفكار الكلاسيك نفسهم وبصفة خاصة إلى نظرية القيمة ولكي تقدم موضوعا جديدا لعلم الإقتصاد[1].

– **نظرية القيمة الحدية:** إن القيمة لدى أصحاب هذه النظرية تعبر عن القيمة الحدية أي كم هي المنفعة التي أضافتها الوحدة الأخيرة المضافة وأن هذه الوحدة الأخيرة هي التي تحدد الطلب على السلعة وهذا الأمر يختلف من شخص لآخر حسب الإهتمامات والثقافات والمهن والمستويات فالطالب سلعته التي يطلبها هي العلم والفلاح سلعته التي يطلبها هي المحراث وكل واحد مختلف في طلبه عن الآخر، هذا المثال يوضح لنا بأن طلب الفلاح للمحرث هو الذي يحدد سعره وطلب الطالب للقلم هو الذي يحدد سعره، وبهذا ارتفعت مكانة نظرية سعر السوق وبهذا الشكل لم تعد مناقشة السعر تخضع لإهتمامات القيمة الطبيعية وما يمكن أن يحددها في الأمد الطويل[2].

وعليه فالقيمة لا توجد في الأشياء بل في عقول الأفراد الذين يقدرونها تحدد التجارة وتظهر الأسعار تحديدا لأن الناس يقيمون الأشياء على نحو مختلف، وتوجه الأسواق السلع نحو أكثر استخداماتها قيمة والملكية الخاصة ضرورية لتحقيق أفضل النتائج[3].

---

[1] – محمد عادل زكي، **محاضرة الفكر الإقتصادي عند ألفريد ماريشال 1842–1924**، الحوار المتمدن، العدد 4767، تاريخ النشر: 2015/04/03، متاح على الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=462089 ، تاريخ التصفح: 30 /01/ 2021.

[2] – جعفر طالب أحمد الخزعلي، **المدرسة الحدية: واقع الإقتصاد في المرحلة ونظرية القيمة الحدية**، المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، مقال متاح على الرابط التالي:https://almerja.net/reading.php?idm=131803 ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2021/01/30

[3] – إيمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الإقتصاد: مقدمة موجزة**، ترجمة: محمد فتحي خضر، ط 1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2013، ص 12.

– ينظر أصحاب هذه المدرسة إلى العمل الحر كالقوة المحركة أو الدافعة في التنمية الإقتصادية ويرون أن الملكية الخاصة ضرورية في الاستعمال الكفء للمصادر[1].

– نادت هذه المدرسة بمبدأ الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والقوانين الطبيعية إذا ماكان الهدف هو تعظيم المنفعة للمجتمع ككل[2].

– التركيز على نظام إقتصادي يعتمد على المنافسة الكاملة مع الأخذ بعين الإعتبار الحالات الإستثنائية التي يسود فيها الإحتكار المطلق[3].

* استخدمت هذه المدرسة الأشكال البيانية والمعادلات الرياضية في توضيح العلاقات الإقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها وبالتالي ساهمت هذه المدرسة في جعل الظواهر الإقتصادية قابلة للقياس[4].

ج– الإنتقادات الموجهة للمدرسة الحدية: رغم الإسهامات الفكرية التي قدمتها المدرسة الحدية في التحليل الإقتصادي إلا أنها تعرضت إلى مجموعة من الإنتقادات أبزرها: [5]

– إيمانها بالرجل الإقصادي الذي يسعى إلى تحقيق أكبر نفع ومعلوم أن الإنسان غالبا ما يتصرف تصرفات لا تعكس العامل الاقتصادي بل عوامل وتأثيرات أخرى إجتماعية ونفسية.

–دفاعها عن الحرية الاقتصادية وبذلك فإنها تهمل الفئات الفقيرة وتترك المجتمع الرأسمالي لآلام البطالة والفقر والجوع.

– أقامت الأفكار الحدية تحليلاتها على الوحدات الإقتصادية الصغيرة وأهملت الوحدات الكلية الكبيرة مثل الدخل القومي والإستهلاك والإدخار، إن مثل هذا التفكير الخاطئ كما بين كينز فيما بعد، ذلك لأن الأحجام الكلية قد لا يمكن الحصول عليها من مجرد إضافة الأحجام الجزئية وأوضح مثال على ذلك حالة الإدخار، فعندما يعمل الأفراد على زيادة إدخاراتهم فإن حجم الإدخار لهؤلاء يزداد ولكن قد لا يؤدي ذلك إلى زيادة الإدخار الكلي في الإقتصاد، لأن الزيادة في الإدخار لدى هؤلاء لا يعني نقص حجم الطلب على السلع لديهم مما يؤدي

---

[1] – جواد كاظم البكري، **دورات الأعمال في المدرسة النمساوية مع الإشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة**، مجلة الفدي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 09، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، يونيو 2008، ص 152.

[2] – العيد دحماني، **مرجع سابق**، 5ص55.

[3] –نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] – حنان شطيبي، **مرجع سابق**، ص 41.

[5] – بركان بن خيرة، **مرجع سابق**، ص 107.

إلى إنخفاض دخول المنضمين وإنخفاض إدخاراتهم وقد يكون نقص الإدخار للمنضمين أكبر من زيادة إدخار الأفراد المشار إليهم وبذلك ينقص حجم الإدخار مما كان عليه سابقا.

2- المدرسة الكنزية:

أ- النشأة:

خلال الكساد الكبير الذي شهدت فترة الثلاثينات من القرن العشرين كانت النظرية الإقتصادية القائمة غير قادرة على تفسير أسباب الإنهيار الإقتصادي الحاد الذي شهده العالم أو تقديم حل ملائم من خلال السياسات العامة لإنعاش الإنتاج والتوظيف، وقاد الإقتصاد **البريطاني جون مينارد** كينز ثورة في الفكر الإقتصادي أحدثت إنقلابا في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك وهي أن الأسواق الحرة توفرة تلقائيا التوظيف الكامل، وهو أهم قوة دافعة للإقتصاد وأكد كينز أيضا على أن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل، ويبرر خبراء الإقتصاد الكينزي التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل وإستقرار الأسعار[1]، وقد لاقت أفكار كينز قبولا لدى الكثير من المفكرين المعاصرين له لأن النظرية الكينزية ظهرت على إثر الأزمة العالمية التي حصلت عام 1929م (الخميس الأسود) والتي سميت بأزمة الكساد الكبير وأعطت العلاج-الكينزية- بعد أن عجزت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في حل المشكلة ويعتبر كتاب النظرية العامة في التوظيف والنقود أبرز مؤلفات كينز، وبالرغم من أن المدرسة الكينزية قد استخدمت كثيرا من المفاهيم والنظريات الكلاسيكية الحديثة (الحدية) ولكنه أخذ الاستقلالية في طروحاته ولم يرتبط بفكر الحديين[2].

ب- المرتكزات الفكرية للمدرسة الكينزية: قدمت النظرية الكينزية نظرية متكاملة على الصعيد الكلي للإقتصاد تختلف عن النظرية الكلاسيكية من عدة نواحي أهمها: [3]

---

[1] - ثروت جهان وآخرون، **ماهو الإقتصاد الكينزي**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، الرقم 03، سبتمبر 2014، ص 53.

[2] - جعفر طالب أحمد الخزعلي، **مرجع سابق**.

[3] - بسام الحجار، **علم الإقتصاد والتحليل الاقتصادي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 11.

– قدمت النظرية الكينزية تفسيرا كليا وعاما بتفسيرات التغيرات في الدخل الحقيقي والعوامل المحددة لهذه التغيرات وعلاقاتها بالنشاط النقدي وأثرها على مستويات الأسعار.

– لم تبحث النظرية في العلاقة بين النقود والدخل من خلال الأسعار، وإنما العلاقة بين الإنفاق والتغيرات في الدخل الحقيقي والتشغيل.

– إعتبر كينز أن للنقود دور إيجابي فهي ليست محايدة في تأثيرها على النشاط الإقتصادي وهي تتطلب لذاتها كونها تمثل أصلا كاملا للسيولة، وبذلك تكون النظرية الكينزية قد إعترفت بتأثير النقود على التوازن الكلي وعلى محددات الدخل.

– إنتهى كينز إلى ومفادها أن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس كما كان يفترض قانون ساي للأسواق القائل بأن كل عرض يخلق طلبا موازيا في القيمة وبالتالي بالنسبة لكينز لو أردنا أن نتبين تأثير أن هذا التأثير أولا على الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي، والإنفاق يقسم قسمين إنفاق على سلع وخدمات الإستهلاك وانفاق على سلع وخدمات الإستثمار.

* حدد كينز ثلاثة عوامل نفسية إلى جانب كمية النقود وحملها مسؤولية التغيرات التي تحدث على النظام الإقتصادي ومنها: [1]

– **الطلب على على النقود**: أو تفضيل السيولة النقدية على غيرها من الأنواع الأخرى للثروة على إعتبار أنها العامل الدافع لتراكم الرساميل أي وجود رغبة في الإحتفاظ بالموارد في صورة نقدية دون أي صورة أخرى.

– **دافع التمويل**: يسعى رجال الأعمال وراء البحث عن العمل المنتج ليدر عليهم عائدات معتبرة، وليس من السهل تحديد كمية النقود التي يحتفظ به رجل الأعمال لإشباع هذا الدافع، وتغدو بذلك كيمة النقود المتوقع إستثمارها في مشروع ما تتوقف إلى حد كبير على حجم الدخل وطول الفاصل الزمني بين تسلم الإيرادات وإنفاقها ومستوى النشاط الاقتصادي وتبرز ظاهرة تقدير العائدات مستقبلا بدلا له الكفاية الحدية لرأس المال في هذا النشاط أو ذاك.

– **دافع الإستهلاك**: **يدعو كينز** السكان للإحتفاظ بمواردهم في صورة نقدية لمواجهة الأحداث الطارئة كالبطالة، والمرض والقلاقل الإجتماعية الأخرى على أن يتولوا إستهلاكها بمعرفتهم.

---

[1] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص ص 137، 138.

* وتمارس العوامل الثلاثة السالفة الذكر تأثيرات تبادلية رغم التعارض في ما بينها بالإضافة إلى عامل كمية النقود المتاحة جميعها تحدد حجم الطلب الفعلي من جهة وحجم التشغيل (التوظيف)من جهة أخرى[1].

– **السياسة التدخلية لكينز**: يرى كينز أن البطالة ناشئة عن عدم كفاية الطلب الكلي الفعال على السلع وان النقص في الطلب الفعال يتأتى من عدة عوامل منها: [2]

أ_ هبوط الميل الحدي لالستهالك.

ب_ تناقص الكفاية الحدية لرأس المال.

ج_ تفضيل السيولة

.د_ تجميد الأموال الاحتياطية

ولهذا يرى كينز بضرورة رفع مستوى هذا الطلب والذي يتكون من طلب استهلاك وطلب استثمار، واهم الإجراءات اللازمة لذلك هي :

في مجال رفع طلب الاستهلاك ينصح **كينز** بالتالي:

– إعادة توزيع الدخول بين الافراد وتوزيعا قريبا إلى المساواة بقصد تخفيف التفاوت بين طبقات المجتمع الرأسمالي وينصح بهذا المجال فرض الضرائب التصاعدية بصورة تقتطع جزءا من ثروة ودخل الأغنياء، ونقل هذا الجزء إلى الطبقات الفقيرة.

– تقديم الخدمات الضرورية من مأكل وتعليم وصحة بأثمان اسمية اقل بكثير من نفقات إنتاجها

– في مجال رفع الطلب الاستثماري :

– قيام الدولة بعمل مشروعات استثمارية لتوظيف العمال العاطلين

– تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة .

– القضاء على احتكارات الاختراعات الجديدة وانتشار استثمارات منها .

– القضاء على الاحتكارات بقصد تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية.

ج– الإنتقادات الموجهة للمدرسة الكينيزية:

---

[1] – **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2] – أسماء جاسم محمد، **مرجع سابق**، ص 35.

اعتمدت معظم الدول نظرية "كينز" في التمويل بالعجز للحد من حالات الكساد أو الركود لكن ذلك لم يقترن في أغلب الحالات بهبوط في استهلاك القطاع الخاص، بل إن النزعة الاستهلاكية العالية التي ظهرت مع ما رافقها من حملات إعلانية أدى إلى ارتفاع سريع في إنفاق القطاع الخاص ومع تزايد وتوسع إنفاق القطاع العام والخاص تحمل الاقتصاد أعباء الطلبات المتزايدة وعجز عن إشباعها في ظل محدودية الموارد، فظهرت مشاكل عويصة واجهت الاقتصاد، اعتبرت كانتقادات وجهت للفكر الاقتصادي الكينزي من بينها: إستنزاف الموارد غير المتجددة والأخطار البيئية الناجمة عليها، حالة التعب الشديد في أسواق القطاع الأجنبي وكذلك في أسواق الأسهم والسلع، تسارع معدل التضخم[1].

.

[1] – حنان شطيبي، **مرجع سابق**، ص ص 44-45.